Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement
Département de l'Energie et des Mines

المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
قطاع الطاقة والمعادن

الندوة الوزارية حول:

" الطاقة الذرية في القرن الواحد والعشرين "

خطاب

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

سان بتسبورغ، 26-29 يونيو 2013

السيد رئيس الندوة والمدير العام لشركة روزاتوم (ROSATOM)،

السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية(AIEA)،

السيد الكاتب العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)،

السيدات والسادة الوزراء؛

سيداتي سادتي؛

أود في البداية أن أعبر عن امتناني وشكري الخاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) والوكالة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على تنظيم هذه الندوة الوزارية الهامة حول الطاقة النووية.

كما أتقدم بالشكر باسم المملكة المغربية لحكومة الفيدرالية الروسية لاحتضانها لهذه الندوة التي ستمنحنا نظرة محدثة عن التحديات والتطورات المستقبلية للطاقة النووية.

سيداتي سادتي،

إن موضوع الندوة " الطاقة الذرية في القرن الواحد والعشرين" يكتسي أهمية خاصة نظرا للظرفية الدولية التي تعرفها الأسواق الطاقية وإكراهات الحفاظ على البيئة.

وكما تعرفون، تميزت هذه الظرفية خلال الخمس سنوات الأخيرة بتسجيل تغيرات اتسمت بتقلبات الأسعار وعدم استقرارها والتي تنعكس على الامدادات الطاقية وتوافر الطاقة بكل أشكالها؛ الشيء الذي دفع بجل الدول إلى جعل ضمان الأمن الطاقي في صدارة أولوياتها.

وقد اتسم السياق الطاقي كذلك بالإقرار بضرورة حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وهكذا تبنت أغلبية الدول في سياستها الطاقية مبدأ تنويع الباقة الطاقية بما فيها على الخصوص خيار الطاقات المتجددة والخيار الالكترونووي.

هذا، وقد دفعت الحادثة المأسوية للمحطة النووية لفوكوشيما سنة 2011 المجتمع الدولي إلى التفكير في تعزيز التضامن الدولي أو سياسة الأمن النووي المتبعة من طرف الدول التي تستغل محطات إلكترونووية.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى المجهودات التي بذلت في هذا الشأن والتي أفضت إلى مخطط عمل دولي بمساندة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يهدف إلى إعطاء دفعة هامة لتعزيز الإطار العام المتعلق بالأمن النووي.

سيداتي سادتي؛

إن المغرب كبلد في طريق النمو يواجه تحديات ذات بعدين طاقي وصناعي حيث أنه يعتمد على الاستيراد بنسبة 95% فيما يخص إمداداته من الطاقة ومطالب أيضا بتلبية حاجياته المتزايدة من الطاقة لتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وموازاة مع هذا، فإن هذه التنمية تبقى رهينة

بتطوير نسيج صناعي ونقل تكنولوجي من أجل تحقيق تنمية مستدامة في كل تجلياتها.

ولهذا جعل المغرب ضمان الأمن الطاقي والحفاظ على البيئة في صدارة أولوياته. وقد تبنى منذ 2009 استراتيجية طموحة في أفق 2020 لتنويع مصادره الطاقية وتعبئة الموارد المتجددة وتكثيف التنقيب عن النفط واعتماد النجاعة الطاقية وتعزيز استعمال الغاز الطبيعي عبر مشروع إنجاز محطة الغاز الطبيعي المسال. وفيما يتعلق بالمدى البعيد (أفق 2030) نحن بصدد دراسة الخيارات الأكثر نجاعة.

فيما يخص الاستعمالات السلمية والمدنية للتكنولوجيا النووية في المغرب فقد اكتسبت بلادنا منذ الثمانينات تجربة مهمة في ميدان استعمال التقنيات النووية في مجموعة من الميادين السوسيو اقتصادية عن طريق مؤهلات المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية الذي يتوفر على الإمكانيات التكنولوجية والبشرية الملائمة.

وقد حرص المغرب منذ السبعينات على انضمامه إلى جميع المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بما فيها معاهدة عدم الانتشار النووي وكذا تطبيق اتفاقيات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المترتبة عنها.

وقد انخرط كذلك في النظام الدولي للضمانات والأمن النووي المعتمد تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العشريات الأخيرة، كما ساهم في تعزيز النظام الدولي للأمن النووي من خلال مشاركته الفعالة في تفعيل مبادئ المبادرة الشاملة لمكافحة الإرهاب النووي حيث يرأس المغرب فريق

عمل (إلى 2015) فريق عمل يخص الاستجابة وتخفيف من الأضرار النووية والإشعاعية.

و مكننا هذا الانخراط من استكمال بناء الإطار القانوني والأمن النووي المتعلق بمسلسل الترخيص للمنشأة الوطنية النووية الأولى الخاصة بمركز الدراسات النووية للمعمورة، والذي يضم مفاعل بقوة 2 ميكاواط الموجه للبحث.

هذا وقد تمت المصادقة، خلال المجلس الحكومي المنعقد الشهر الماضي، على مشروع قانون يهدف إلى تحديث الترسانة القانونية المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين وتحقيق التزامات المغرب تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي وكذا إنشاء وكالة مستقلة مكلفة بمراقبة هذا الميدان.

ومن ناحية أخرى، سهر المغرب على تكوين كفاءات وطنية في مجال ضبط التكنولوجيا النووية. وفي هذا الإطار تشكل البنية التحتية لمركز الدراسات النووية للمعمورة أرضية ملائمة للبحث وتطوير التطبيقات في مختلف القطاعات السوسيو- اقتصادية لبلادنا (الصحة والبيئة والماء والزراعة والصناعة...). ويحظى هذا المركز باعتراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمركز جهوي في التكوين في ميادين الهيدرولوجيا والسلامة والتغذية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد على الأهمية التي يوليها المغرب للتعاون الدولي والاقليمي في مجال استعمال الطاقة النووية لأهداف

سلمية من خلال تعزيز علاقة التعاون المتميزة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان. وبهذه المناسبة، أود أن أشكر مسؤولي الوكالة لقبولهم طلب المغرب بإنجاز مهمة "INIR": المراجعة المندمجة للمنشآت النووية بهدف تقييم مؤهلاته وتجهيزاته في مجال الطاقة النووية.

وفي الأخير أختتم كلمتي هذه بتهنئة اللجنة المنظمة للتنظيم الجيد لهذه الندوة متمنيا أن تكلل أشغالنا بالنجاح.

وشكرا.

****